دفاتر الحسابات هي التي تقرر في لبنان وليس والوثائق القديمة

اغتيال الجميل أجل انزلاق المواجهة الى الشوارع في بيروت

■ عندما أُرسل بيار جميل الى مؤتمر قمة مع جده وعمه الراحلين، انطلقت صرخـتـان: في دارة عـائلتـه في بلدة بكفيـا الجبلية، ومن عمق الارض في مكان مـا، داخل الخندق حـيث يوجـد حسن نصرالله.

في الساحة السياسية المفعمة بالدم في لبنان اهتموا اساسا بمن سيستفيد من الاغتيال. في «جمهورية التجار»، كما يسمى لبنان في الكتب البحثية، فان دفاتر الحسابات هي التي تقرر، وليس وثائق عتيقة كالقرآن أو الانجيل أو الدستور. حاليا، الاستحقاقات تميل في صالح معسكر محبي الديمقراطية (والذي يضم زعماء لميليشيات، زعران سابقين وأصحاب رؤوس أموال أثروا نتيجة عمل اولئك). وفي اليوم الذي جرت فيه الجنازة كان يفترض ان تجري «مظاهرة المليون» من معسكر الوضع الراهن برئاسة نصرالله (والذي يضم هو الاخر في عضويته زعماء ميليشيات، زعران سابقين ورجال دين أثروا نتيجة عمل اولئك).

على المدى القصير، وبمفاهيم لبنانية يدور الحديث عن أيام معدودة، فاغتيال الجميل أجل انزلاق المواجهة الى الشوارع في بيروت. والأمر يخدم التحالف، الذي يتسلح مؤيدوه بالحواسيب، بالهواتف الجوالة وبمثل الحرية. من المشكوك جدا أن ينجح هذا التحالف في ان يجند مرة اخرى مسيرة مليون ونصف متظاهر بدون تابوت يتصدر المسيرة. وفضلا عن ذلك، فان الاغتيال سيعيد بلورة خصوم حزب الله، قبل لحظة مما يبدو كانحلال للتحالف، وفر لمؤيديه قديسا مُعنّى آخر، والاهم من كل ذلك ـ اعاد الجدال الى ساحتهم الداخلية ـ الاعلام العالمي. ولكن على المدى المتوسط والبعيد من شأن الاغتيال بالذات ان يعزز المحافل المؤيدة للسوريين. فعندما تطوي آخر طواقم البث الغربية معداتها، سيعود لبنان لان يكون ذات الدولة، ممزقا بين محيط شيعي فقير ومركز برجوازي مزدهر. وعندما سيقود نصرالله مسيرة العزة الشيعية في جنوب بيروت، سيعود خطر الحرب الاهلية ليحوم فوق الهوة. ولم نذكر بعد سورية، التي تحتفظ لنفسها بحق الكلمة الاخيرة في كل نزاع لبناني داخلي.

ولكن المعركة الحقيقية الجارية الان في لبنان ليست حول محاكمة قتلة الحريري، الجميل وباقي الشهداء، بل حول مسألة مبدئية أكبر باضعاف: طبيعة النظام. في السنتين الاخيرتين حظيت منظمة حزب الله بالتعرف على فضائل الديمقراطية، التي تمنح الشرعية لعملها، وخشية قفز مستقبلية للسيطرة على قيادة الدولة. نصرالله لا يكفر بمبادىء الديمقراطية، مطلبه الاساسي يتعلق بطبيعتها: هل ينبغي لها ان تستند الى مبادىء الاجماع والوضع الراهن، أي لكل طائفة يكون حق النقض الفيتو في القرارات المصيرية ام استنادا الى حسم الاغلبية، كما يطالب التحالف. في الطريقة الاولى، التي كانت متبعة حتى الحرب الاهلية، سيتمتع الشيعة من حق الوصول الى مصادر الدولة وبؤر اتخاذ القرارات بما يتناسب والاعتبارات الديمغرافية في لبنان. أما في الحالة الثانية، فسيلغى الأساس الطائفي للسياسة اللبنانية، بشكل يسمح بتحالفات بين مجموعات عرقية على طريقة إما كل شيء أو لا شيء.

صحيح حتى الان، تلعب الطريقة الحسمية في صالح المعسكر المناهض لسورية والذي نجح في بلورة اغلبية في البرلمان سيكون بوسعها اختيار الرئيس الذي لا يطيع املاءات دمشق، اجراء تغييرات على الدستور، وبالتأكيد تنظيم المناطق الانتخابية بشكل يظلم التمثيل الشيعي.

من المثير للاهتمام ان نرى نبيه بري، رئيس حركة أمل الشيعية، في جنازة الجميل. فأمل توجد في مسيرة هبوط انتخابية، حتى وان كانت لا تزال تمثل نسبة هامة من الشيعة (نحو 47 في المئة)، أما حسب وتيرة التطورات في لبنان، فهي من شأنها ان تفقد المزيد من قوتها. والايام ستشهد اذا كان لتواجد بري في هذا الحدث أهمية تفوق الجانب الطقسي، ام انه وصل الى هناك ببساطة كي يتأكد من دفن الجميل.

الطرفان يحاولان في هذه اللحظة اللعب على الوقت. التحالف معني بأن يحسم بأسرع وقت ممكن النقاش في البرلمان في مسألة المحكمة. اما المعارضة فمعنية بالانتظار لمظاهرتها الكبرى رغم أن الزخم لم يعد الى جانبها. ولكن في لبنان مثلما في لبنان، في ظل غياب حل وسط من شأن الجدال ان ينزلق الى مواجهة عنيفة بشكل يجتث كل الاوراق وكل الحسابات.

جندي لبناني يقف امام مبنى البرلمان ويظهر بجانبه ملصق كبير للوزير بيار الجميل

غاي معيان
د. في تاريخ الشرق الاوسط
(معاريف) 2006/11/26

باراك ليس ملائما لحل الصراع مع الفلسطينيين

■ من الممكن أن يتساءل الريفيون عن السبب الذي يدفع شخصا ناجحا مثل ايهود باراك للعودة الى السياسة. فقد عانى الأمرّين من مشاكل الحكم وذاق ملذاته وخيراته، جرب قوته في رئاسة الحكومة، وخرج من هذه التجربة بشق الأنفس، ومن ثم وجد لنفسه أفق نشاط في السوق الخاصة، فجنى منها الكثير. وها هو رغم ذلك كله يتشوق للعودة الى المركز الذي يُفترس فيه عمير بيرتس الآن.

باراك وحده هو الذي يعرف لماذا تتحرق نفسه للوقوف على رأس حربة المجابهة مع الفلسطينيين، وتحمل المسؤولية عن المخاطر الشديدة المتربصة من جهة سورية وحزب الله وايران. هو وحده الذي يدرك جوهر الحافز الذي يدفعه لدس يده مرة اخرى في وكر الثعابين السياسي الاسرائيلي.

الا ان رغبة باراك في تحمل جزء فعال من ادارة دفة الدولة ليست مسألة شخصية تخصه وحده. الجمهور يستحق أن يعرف الخط الذي سينتهجه وكيف ينوي مواجهة العقدة الأمنية والسياسية التي علقت فيها الدولة، وأية اختراعات لديه ضد صواريخ القسام التابعة لخالد مشعل وأجهزة الطرد المركزي في ايران. وصواريخ بشار الأسد ومكائد حسن نصر الله. هناك أساس لتوقع ذلك منه: من المبرر مطالبة انسان يسعى للحصول على حقيبة الدفاع أن يطرح برنامجه السياسي والأمني على الجمهور. تجربة الاشهر الستة الأخيرة جسدت مدى حيوية هذا المطلب بدرجة قاسية وموجعة.

هناك نهجان أساسيان للتعامل مع الصراع الدائر مع الفلسطينيين (الذي يشتق منه وضع اسرائيل على الجبهات الاخرى): الاول، اعتباره وضعا غير قابل للحل وأن مواجهته تتم من خلال الادارة اليومية الذكية. والثاني، السعي الى انهائه ووضع حد له.

باراك مطالب ببسط أجندته: هو ينادي بالتوصل الى الحل الدائم، أم انه يعتقد أن عليه الاكتفاء بالادارة اليومية للصراع. عندما كان رئيسا للوزراء قبل ست سنوات درس امكانية التوصل الى تسوية تضع نهاية للصراع ـ وأنهى العملية مع استنتاج نهائي بعدم وجود شريك في الطرف الآخر. من حق الجمهور أن يعرف الآن اذا كان ما زال يتمسك بهذا الموقف وما هي الطريقة التي يرى فيها منصب وزير الدفاع الآن.

للوهلة الاولى يبدو باراك مرشحا ملائما للادارة الجارية اليومية للصراع ولجهاز الأمن. هو مجرب وقوي ومطلع على الساحة التي تتفاعل فيها الشؤون الأمنية. وإن كانت الحكومة ترغب في ايجاد حلول لمصاعبها الأمنية الجارية، فباراك أكثر ملاءمة من بيرتس لترؤس هذه المساعي. ولكن هل يعتبر هو أفضل المرشحين لمنصب وزير الدفاع من بين قادة حزب العمل اذا كان هدف الحزب يتمثل حاليا في دفع الحكومة الى انهاء الصراع مع الفلسطينيين؟.

باراك يحمل في ذاكرته ترسبات الفشل في كامب ديفيد، وقد يجسد نبوءته الذاتية «عدم وجود شريك» مرة اخرى. أضف الى أن هناك منافسين في حزبه (مثل عامي ايلون) ينطلقون من مواقف أولية تعد باحتمالية عالية للتوصل الى تسوية نهائية مع الفلسطينيين.

من الممكن الادعاء طبعا بأن السعي الى التسوية الدائمة هو هذيان أرعن في ظل الظروف التي تمر بها الدولة الآن، وأن المطلوب هو ادارة جيدة لجهاز الدفاع والأمن. هذه رؤية عملية ربما، إلا أنها تنطوي على فشل ضمني وجذري: هي تقطع الطريق مسبقا على أي امكانية للتوصل الى انطلاقة لحل الصراع، لأنها تفترض أنه لا توجد أي احتمالية لذلك.

عندما يكون على رأس الهرم الأمني شخص يعتقد أن مهمته تتجسد في تخفيض، وليس في إزالة، خزان الوقود الذي يغذيها، فانه سيقوم بتجاهله بالتأكيد. في كل الاحوال اذا كان باراك منافسا على منصب وزير الدفاع، فعليه أن يطرح رؤيته السياسية ـ الأمنية أولا.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيسي في الصحيفة
(هآرتس) 2006/11/26

ينبغي البحث عن كل جهة اسلامية تقبل المبادىء الاساسية للحوار لمنع التصعيد الخطير الذي سيؤدي الى «صدام الحضارات»

■ في الوقت الذي ينبع التهديد الاكبر على الشعب اليهودي، وعلى العالم بأسره، من التطرف الاسلامي، من شموليته الايديولوجية، من استخدامه للارهاب والمخربين الانتحاريين، من سعيه الى تطوير السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل، تحتل مسألة العلاقات مع المسلمين والعالم الاسلامي مركز الاهتمام. مؤخرا، بعد أن ألقيتُ خطابا حول مسألة تهديد الاسلام المتطرف، أجبت على سؤال عن الحوار المحتمل مع العالم الاسلامي في أن هذا «اضغاث احلام» لانه «لا يوجد مع من يمكن الحديث».

وكمن يقف على رأس منظمة ملتزمة بالحوار بين الاديان والجماعات المختلفة، ويعمل على برامج عديدة في كل أرجاء الولايات المتحدة والعالم، يودي أن اوضح بأني أؤمن بالاهمية الحرجة للحوار لمنع التصعيد الخطير والمحمل بالمصائر، والذي سيؤدي الى «صدام الحضارات».

اننا نرفض بالقطع، ونقاتل يوميا، كل محاولة لوصم أو التشهير بجماعة وطنية أو دينية بسبب من أفعال بعض الافراد. وبعد بضعة أيام فقط من 11 ايلول (سبتمبر)، ناشدت العصبة الامريكيين الى «عدم مكافحة الكراهية من خلال نشر الكراهية». وقبل بضع سنين، حاولت التقدم بمشروع مع رجل دين مسلم من تركيا، لاعداد ملف لاقتباسات وحالات من نصوص دينية ـ يهودية، مسيحية واسلامية ـ تؤيد التسامح. المشروع لم يخرج ابدا الى حيز التنفيذ، وذلك لان الزعيم الديني الاسلامي لم يقم بدوره. وكانت لي مداولات اخرى مشابهة مع رجال دين من الاردن ومن السعودية، ولكننا لم ننجح حتى الان في العثور على شريك مسلم في المشروع.

في الولايات المتحدة، العصبة ضد التشهير ومحافل اسلامية مختلفة تتشارك في تحالفات، تقاتل ضد الكراهية وعدم التسامح. ويوجد لا ريب مسلمون يمكن ادارة حوار معهم. ومع ذلك، فان مسلمين معتدلين كثيرين لا يجرؤون على النهوض ضد المتطرفين. الملايين من أوساط الجمهور الغفير من مؤمني الاسلام يميلون الى «شراء» نظريات المؤامرة بين اليهود والغرب، التي يعود مصدرها الى دوائر اسلامية متطرفة. نحن قلقون من اولئك الذين يستبدلون الحوار بالعنف، كرد فعل على شكاويهم وأزماتهم، مثلما في رد الفعل على الرسوم عن النبي محمد وملاحظات البابا حول الاسلام.

عندما قلت بأنه «لا يوجد مع من يمكن الحديث»، فكرت أساسا بانعدام قدرة قادة الجماعات الاسلامية في أمريكا على القيام بأكثر الأمور أساسية: الاعتراف بوجود دولة اسرائيل كدولة شرعية في الشرق الاوسط، معارضة الارهاب بشكل قاطع، لانه لا يوجد اي تبرير للارهاب، عدم رؤية الهجمات على اسرائيل كأعمال شرعية، أو التلويح بأن حزب الله وحماس ليستا منظمتين ارهابيتين؛ وانتقاد اللاسامية الحادة التي تلف أجزاء كبيرة من العالم العربي.

ينبغي الايضاح بأن المسلمين الذين لا يتشاركون في هذه المبادىء الاساسية ـ ليسوا شركاء مقبولين في الحوار. ولكننا ملزمون بالتأييد لكل المعتدلين في العالم الاسلامي، وتشجيع من هو مستعد للنهوض وقول قولته في صالح الحوار. قوة هذه المحافل ستعزز العالم بأسره، وتقودنا الى مستقبل من الامل والتقدم، بدل مستقبل الخلاف واليأس.

ابراهام فوكسمن
المدير العام العالمي للعصبة ضد التشهير
(معاريف) 2006/11/26

الاغتيال.. ممكن بعد عرض الأدلة

المجلس الامني المصغر يواصل حماقات التصفية والقمع في غزة كوسيلة لحل الازمة

■ قرارات المجلس الأمني المصغر مدعاة للاعتزاز والفخر دون شك. وسبب للسرور احيانا. من هناك انطلقت التعليمات مؤخرا للاعداد لعملية واسعة النطاق في غزة وتشكلت لجنة للبحث في عمليات الاعدام الفردية. الدبابات ستندفع داخل الأزقة والطائرات ستوجه صواريخها الدقيقة نحو من تقرر تلك اللجنة الخاصة وضع حد لحياته.

كل شيء سيتم الآن وفقا للقانون. ليس هناك طبعا مجال ومتسع للتساؤل اذا كانت العملية واسعة النطاق ستؤدي في السياق الى قتل اولئك الاشخاص المطلوبين أو بالعكس اذا كان قتلهم سيؤدي الى إزالة الحاجة لشن العملية الواسعة. الحل الذي توصلوا اليه هو «هذا وذاك».

القرار الذي يتحدث عن اعدام قادة كبار في الفصائل الارهابية كان مثيرا بصورة خاصة. وفقا لتقرير صحيفة «هآرتس، 23/11 اغتيالهم سيتم فقط بالاستناد الى موقف المستشار القضائي للحكومة ميني مزوز».

هذا الى جانب عمليات الاغتيال المستهدف العادية التي لا يمكن للمستشار القضائي أن يتدخل فيها والتي تهدف الى المس بالاشخاص الضالعين مباشرة في تنفيذ العمليات وفي منظومة انتاج واطلاق القسام. هنا يكمن الفرق الهائل بين المخربين المباشرين الذين يمكن تصفيتهم وبين المسؤولين في الفصائل الذين «سيحظون» بنظام عرض الأدلة ضدهم على المستشار في غيابهم.

من هنا ايضا يأتي الفرق في المصطلحات المستخدمة في سياق هذه العملية: تصفية لواحد وإعدام لآخر. وماذا سيحدث اذا كان ذلك المسؤول منتجا للقنابل ايضا؟ وفقا للمنطق المتبع هنا يتوجب أولا منحه امتياز المسؤول الكبير ـ أي «عرض الأدلة» على مزوز الذي سيقرر التوصية باعدامه أو عدمه. ولكنه سيكون رغم ذلك هدفا للتصفية لانه يشارك في انتاج القنابل عموما.

وهناك سؤال صغير أو اثنان: هل سيكون قرار مزوز ملزما أم أنه مجرد رأي استشاري؟ هل سيقول أحد ما من «الشاباك» لمزوز: «لدينا هنا زبون يتوجب إعدامه لأنه مسؤول كبير في حماس وضالع في أعمال ارهابية» ومزوز بدوره سيرد عليه قائلا: «فلتضع هذا الملف على الطاولة وسأتفرغ لقراءته بعد عدة ايام عندما أنتهي من تفاصيل قضية الرئيس».

أما رجل «الشاباك» فسيقول: «ولكن هذا الارهابي المسؤول موجود على الهداف، ومن الممكن تصفيته الآن بالضبط بعد ثلاث دقائق».

مزوز «هل يمكن تخفيض مرتبته والقول أنه مُنتج للقسام؟»، رجل «الشاباك» سيضطر في هذه الحالة الى التقرير فيما اذا كان الزبون المرشح مستحقا لتصفية فورية أم إعدام، وذلك حتى يجد مخرجا من الاجراء «القانوني» المتبع.

هل يبدو لكم سخيفا؟ يتوجب أن تسألوا عباقرة قسم الانتاج في المجلس الأمني المصغر. وفي نفس السياق يمكن طلب الاستشارة من المستشار القضائي بصدد إعدام قادة حماس الموجودين في السجن لتوفير ساعات ثمينة من الطيران والدفع للمخبرين والصيانة وما الى ذلك.

يبدو أننا قد انجرفنا قليلا لأن يوفال ديسكين رئيس «الشاباك» كان قد قال صراحة أنه ضد تصفية القادة الفلسطينيين لأن ذلك لم يساعدنا في شيء سابقا. ماذا يعني ذلك؟ كم هو عدد المسؤولين الكبار الذين صفيناهم؟ وكم هو عدد غير الكبار؟ وكم هو عدد المنازل التي دمرناها؟ وعدد المبعدين والمسجونين مع محاكمة أو من دون محاكمة، وكم هو عدد المرات التي قمنا فيها بسحب خريفية وبطيخ شتوي وربيعي؟ منذ متى اصبحت عبارة ديسكين «بماذا ساعدنا ذلك؟» اساسا للسياسة او التكتيك العسكري؟

لا يمكن لاي مراقب ان يهين صانعي القرارات هؤلاء اكثر من الاهانة التي يتلقونها من جراء القرارات التي يتخذونها. ولكن المسألة ليست مدى الحماقة الكامنة في قراراتهم. المسألة تتجسد في الخوف من أن يكون الذكاء والبصيرة الشكلية حتى لدى صانعي القرارات قد تلاشى ولا زال هو الاخر. ذلك لانهم يبدأون في الاعتقاد حقا بامكانهم ان يلتفوا على الحل الوحيد الذي يوصل للتهدئة ـ التفاوض مع الارهابيين والموافقة على وقف اطلاق نار متبادل واطلاق سراح السجناء والادراك ان لا يسير بالقوة لا يمكنه ان يتم بالمزيد من القوة. ولكن ما العمل هم في المجلس الامني المصغر المجيد يعرفون افضل منا بالتأكيد.

تسفي برئيل
مراسل الشؤون العربية
(هآرتس) 2006/11/26

أسلافه في المنصب لم يكونوا أفضل منه

على بيرتس ان يستقيل بعد أن يقوم بخطوة تنقذ ما تبقى من ماء وجهه ووقف اطلاق النار مع الفلسطينيين

■ عمير بيرتس هو وزير دفاع سيء. أسلافه في المنصب لم يكونوا أفضل منه. الجوقة الصاخبة التي تنادي الآن باستقالته ـ من رئيس الوزراء مرورا بوزراء حزبه وانتهاء بسكان سديروت ـ ينسون أنه ليس اسوأ ممن سبقوه في المنصب، ومع ذلك لم نشاهد مثل هذه الهجمة ضدهم في ذلك الحين. كما أن بيرتس ليس اسوأ من ايهود اولمرت الذي «لا يثق به».

ومن الذي يثق باولمرت نفسه؟ الحرب والقسام والشلل السياسي وسفك الدماء سدى ـ كلها تقع على كاهل اهود اولمرت بدرجة لا تقل عن مسؤولية وزير الدفاع «الفاشل» في حكومته. والأمر الغريب مع ذلك هو ان النيران توجه الى بيرتس وحده تقريبا.

الانتقاد الوحيد الذي يستحقه بيرتس ليس نابعا من خيبة الأمل التي تسبب بها: هو لم يجلب شيئا واعدا وانما تصرف مثل أسلافه في المنصب. ولكن ليس هذا ما يشتكي منه خصومه. هم أرادوا منه أن يكون مثل وزراء الدفاع المجيدين شاؤول موفاز وبنيامين بن اليعازر وايهود باراك، والآن يريدون استبداله بواحد منهم أو من أمثالهم. إلا أن سخرية القدر شاءت أن يتصرف بيرتس مثلهم تماما.

يجب أن نقول لبيرتس اذا: لا تسارع الى الاستقالة، واذا قُدر لك أن تفعل ذلك، فلتفعله لاسباب جديرة وليس للاسباب التي يطرحها منتقدوك.

ما الذي فعله بيرتس بطريقة اسوأ ممن سبقوه؟ هل كان وضع الأمن أفضل من قبل؟ وهل فشل في مواجهة القسام بينما نعرف جميعا، كما يعترف الجيش بنفسه، انها كانت موجودة من قبله، وانها لن تنتهي بفعل الضربات التي يوجهها للفلسطينيين. الجيش يتصرف مثلما كان يتصرف تحت إمرة أسلافه: عمليات استعراضية، اغتيالات، اجتياحات برية، قصف مدفعي وجوي ـ كلها عمليات تزيد من الكراهية والارهاب فقط. الحافلات انفجرت في عهد بن اليعازر، والأمن الشخصي لم يكن أفضل حالا في عهد موفاز، ومع ذلك لم يقم أحد بالتنديد بهما كما يستحقان.

هل يستحق بيرتس الإقالة بسبب الخروج للحرب العدمية في لبنان؟ بيرتس ليس أول وزير دفاع يخرج الى مثل هذه الحرب، واولمرت كرئيس للوزراء مسؤول عن هذه الحرب أكثر من وزير الدفاع. أم بسبب عدم جاهزية الجيش للحرب؟ هذه مسألة لا يمكن تحميلها لوزير دفاع كان في منصبه مدة شهر ونصف فقط. موشيه يعلون وموفاز وبن اليعازر وباراك تحملوا مسؤولية أكثر حجما من بيرتس، ومع ذلك لم يوجهوا أي انتقادات لهم.

حقيقة ان الجيش هو المهيمن الوحيد تقريبا على السياسة الأمنية ـ هذه ايضا مسألة لم تبدأ مع بيرتس. والتصفيات ـ هذه الطريقة الشائعة ـ سجلت على اسم باراك، وبن اليعازر وموفاز قاما بتوسيعها، وبيرتس سار في إثرهم للأسف الشديد. بيرتس لم يبتدع الفكرة الوهمية بأن الضغط على السكان الفلسطينيين سيؤدي الى الحل، كما أنه ليس مخترع القتل الجماعي للأبرياء أو الفرار من المفاوضات. هذا نهج سار عليه من سبقوه، وهذا ما يسير عليه رئيس الوزراء الحالي.

الاعتقاد بأن استبدال بيرتس سيُحدث تغييرا في الوضع، هو خداع مغضب للنفس. باراك؟ عامي ايلون؟ افرايم سنيه؟ آفي ديختر؟ بن اليعازر؟ كل واحد منهم سيتصرف مثل بيرتس، وربما بدرجة اسوأ منه، ذلك لأن كل واحد منهم سيسعى فورا الى البرهنة على أفضليته على بيرتس، وذلك من خلال استخدام قوة أكبر. النتيجة ستكون ـ سفك المزيد من الدماء من دون أي جدوى.

حتى باراك السياسي الوحيد الذي حاول التوصل الى حل شامل، وربما المرشح الأجدر لرئاسة الوزراء اليوم، لم ينجح في تغيير الاتجاه. واذا دخل الحكومة كوزير للدفاع برئاسة باراك وعضوية ليبرمان، فلن يفعل إلا أن يوجه المزيد من الضربات، ولن يغير الاتجاه. لقد شاهدنا في السابق كيف أدار اسحق رابين الجيش في ظل اسحق شامير في ايام الانتفاضة الاولى. رابين السياسي برز فقط عندما أصبح في رئاسة الوزراء، واذا انضم باراك لحكومة اولمرت الفاشلة فسيكون إسهامه فقط إطالة عمرها.

حملة التهجمات ضد بيرتس ليست صدفة. ودوافع من يسعون الى إقالته معروفة: اولمرت وقادة الجيش الذين يريدون التملص من المسؤولية يريدونه كبش فداء. أما رفاق بيرتس فيريدون خلافته بكل ثمن. بيرتس هو فريسة سهلة لمن يريدون رأسه: هو ليس من نفس القرية التي جاؤوا منها. وماذا سيعرض علينا خصومه اذا نجحوا؟ هل ستكون سياسة مغايرة؟ أم جيشا جديدا؟ الجواب هو لا بالطبع، هم سيقترحون نفس الشيء، وربما اسوأ من ذلك.

بيرتس فشل في منصبه فعلا، ولكن ليس بسبب ما يلصقونه به، بدلا من تحديد اتجاه آخر، هو سار على الطريق الفاشل الذي سار عليه من سبقوه. لم تكن لديه شجاعة وقدرة على أن يكون بيرتس الواعد. هو سقط ضحية لقلة خبرته في مواجهة الجيش ورئيس الوزراء الذي يهوي بسرعة نحو فشله، ويتوجب عليه أن يدفع ثمن ذلك لاحقا.

من الصعب أن نصدق أن بيرتس سينجو من كل هذه الأمور وينجح في التغير. الوقت أصبح متأخرا جدا ومصيره أصبح محتوما على ما يبدو. من الأفضل له أن يستقيل في اطار محاولته لاحداث تغيير حقيقي: محاولة وقف اطلاق النار رغم أنف اولمرت، والاستجابة للاصوات الواضحة المنطلقة من قبل الفصائل الفلسطينية لوقف متبادل للنار. هذه ليست صلاحية فقط، وانما واجبا مفروضا عليه. وهذا القرار قد ينقذ ما تبقى من ماء وجهه المفقود. بعد ذلك سيأتي مكانه أحد «العسكتاريين» المجيدين وتُسفك الدماء مرة اخرى في بيت حانون وسديروت، ولكن أحدا لا يمكنه أن يوجه الانتقادات ضد بيرتس حينئذ.

جدعون ليفي
مراسل مختص في حقوق الانسان
(هآرتس) 2006/11/26

حق المواطنين المدنيين اهم من اي شيء في اي دولة ديمقراطية يجب التحقيق بعمليات التنصت على الهواتف دون تصريح باسرائيل

■ الكشف عن عملية التنصت على خط الهاتف الخلوي لمديرة مكتب رئيس الوزراء، شولا زكين، والتي اكتشف أمرها اثناء محاكمة الوزير حاييم رامون، هذا الكشف أشعل ضوءا أحمر لدى كل من يعتبر الديمقراطية مهمة بالنسبة له.

وفي الوقت الذي يمكن فيه السماح بعملية التنصت لرئيس الوزراء يمكن القيام بها عن طريق الحصول على تصريح من رئيس المحكمة العليا الاسرائيلية، إلا أن موضوع الاستماع لمكالمات مديرة المكتب لم تجيء من شيء من هذا القبيل. هذه تعتبر واحدة من آلاف الحوادث خلال السنة التي تقوم فيها الشرطة باستخدام طرق غير قانونية، لا حسب المعطيات، وانها رغم ذلك فعلت ذلك بوسائل من هذا النوع.

ويعرف أن مراقب الدولة السابق، اليعازر غولدبرغ، ادعى في حينه أنه توجد حالات من الاخلال في موضوع السماح واعطاء التصريح لاعمال التنصت. ومع ذلك، يبدو أن الأمر لم يتغير منذ ذلك التحذير.

تعتبر اسرائيل دولة عظمى في مجال اعمال التنصت، والمحققون والقضاة فيها يسمحون بهذه الاعمال على نطاقات لم تكن معروفة من قبل ولا حتى في الدول الغربية. وأحد اسباب ذلك هو ان جهاز الشرطة ذا الوسائل القليلة يقوم باللجوء الى مثل هذه القدرات التكنولوجية التي يملكها جهاز الأمن العام «الشاباك» حتى ايضا في حالات التحقيق في قضايا جنائية لا علاقة لها بأمن الدولة. ومن بين المعطيات التي حصلت عليها لجنة القانون والأمن التابعة للكنيست عام 2001 اتضح أنه في بريطانيا التي يعيش فيها 600 مليون مواطن قد نُفذت (فقط) 1711 حالة تنصت سرية خلال تلك السنة، بينما في اسرائيل التي يعيش فيها 7 ملايين مواطن فقد نُفذت 1756 حالة تنصت سرية، والشرطة البريطانية لا تحظى بحالة وجود قضايا جنائية أقل، كذلك فان نجاحاتها تزيد بكثير على تلك التي تتحقق في اسرائيل.

رئيس لجنة القانون في الكنيست، البروفيسور مناحيم بن شوشان، اقترح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تقوم بفحص اعطاء تصريحات وموافقة على طلبات الاستماع لتلك المكالمات السرية للمواطنين الاسرائيليين. وتوجد مخاوف من تعاون بين الشرطة وجهاز «الشاباك» في هذا المجال يزيد من حجم هذه الحالات للاستماع وايضا التقليل من الرقابة عليها.

لجنة تحقيق برلمانية تعتبر وسيلة مثيرة للمشاكل لفحص موضوع حساس، ذلك لان الحديث يدور عن شخصيات سياسية، ومن يعرف كيف سيتم تشكيل هذه اللجنة وأن لا يتم استخدامها واستغلالها لكي لا تكون وسيلة لاجراء حسابات مع سلطة القانون. ومن جانب آخر، لا يمكن الاكتفاء بعملية التعديل المستمرة لعمليات التنصت من اجل بلورة سياسة جديدة لهذا التنصت. إن عدد عمليات التنصت يزداد على الدوام، والقضاة يسمحون في اغلبية الحالات، ويوافقون، على الطلبات التي توضع أمامهم، واقتراحات القانون التي استهدفت التشديد على هذه الحالات من التنصت، كما هي الحال بالنسبة للاقتراح الذي قدمته النائبة زهافا غلئون، لم تحظ بأي موافقة.

المبادرة التي اتخذها البروفيسور بن شوشان مباركة، ولا يوجد في العملية التي يقترحها شيء لأن هناك «وحشية الاجهزة» كما يحددها النائب ميخائيل ايتان، الذي يعترف بأنه فشل في الرقابة على عمليات التنصت على الهواتف عندما كان رئيسا للجنة القانون. ويريد عضو الكنيست بن شوشان أن يوصل الأمر الى استصدار تشريع جديد ومتفق عليه ومعتمد من قبل اعضاء الكنيست. إن حقيقة عزل نفسه عن هذه القضية تعتبر أمرا مؤسفا، ذلك عندما عزل نفسه عن عضوية لجنة القانون والتشريع البرلمانية التي كان قد بادر اليها، وذلك حتى لا يقولوا عنه بأنه (بذلك) يخدم مصالح حزبه كديما. وحتى اذا كانت عملية التنصت على مكتب رئيس الوزراء السبب (الحجة) الحالية والفورية لمعالجة هذا الموضوع، فان موضوع حق المواطنين في الدولة من الناس العاديين الذين سمحت الشرطة لنفسها بأن تقوم بعملية التنصت على هواتفهم بصورة سرية، يجب أن يكون الأساس والأهم في موضوع التحقيق في هذه العمليات.

(هآرتس) 2006/11/26
بقلم: أسرة التحرير

الاعلام واعضاء في حزب العمل يطالبون بيرتس بالاستقالة.. واخرون يوصونه بالمطالبة بحقيبة المالية

■ اعضاء في حزب العمل ومحللون في الاعلام يطالبون عمير بيرتس بالاستقالة من منصبه وزيرا للدفاع. وآخرون يوصونه بالمطالبة بدلا من الأمن بحقيبة المالية. وبيرتس، هكذا يكتبون، «اختار منصب الأمن من اجل الشهرة»، وعليه الآن أن يتركها فورا.

لقد تذكرتم متأخرين، يا اصدقائي وصديقاتي. بتأخير كبير.

عندما سألت الوزارة التي قبل رئاستها رئيس حزب العمل وانضم بناء على ذلك الى الائتلاف مع اهود اولمرت، ثارت تلك المسألة وتحولت الى نقاش عام بين الجمهور، وتحدثت جميع وسائل الاعلام تقريبا وبصوت واحد: بيرتس جيد للأمن، بيرتس سيء للمالية. وهناك محللون ومختصون، الذين ما زالوا يحتفظون بآراء وسياسات مختلفة، توحدوا معا تحت شعار «يجب أن يكون وزير الدفاع شخصا مدنيا»، وشرحوا ذلك لبيرتس وأكدوا بأن حقيبة الأمن جيدة بالنسبة له. الأمن، وليس لا سمح الله المالية. وصحف كثيرة تطالب الآن وبمقالات وقحة أن يُقدم بيرتس استقالته ويخرج من هذا الجدار الذي خرج كما يبدو من جدار تأييدهم له في ذلك التعيين. والتبرير الأساسي الذي سُوق بنجاح لبيرتس نفسه، كان اقتصاديا ـ اجتماعيا. عمير بيرتس كوزير للدفاع، هكذا يدعي مؤيدو التعيين، يمكن أن يقلص عشرات المليارات من الشواقل في ميزانية الأمن وأن ينقلها الى الاموال اللازمة لمحاربة الفقر.

كانت لدي آراء مختلفة في ذلك، وربما كان رأي الأقلية كما يقال. لقد كتبت كثيرا بأنه لا يصلح لأن يكون وزيرا للدفاع، وسجلت ذلك في الصحيفة حتى بقولي: «هيا، عمير بيرتس تنازل عن وزارة الدفاع وعن الجيش». وحذرته بأن الكثير من المحللين والمعلقين الاصدقاء «يُجهزون له مصيدة قد لا يتمكن من الخروج منها»، و«يبيعونه في سوق لا يقوى على الصمود فيها». هناك كان ثلاثة اشخاص من الذين يقودون توجها واضحا في هذه المسألة، محافظ بنك اسرائيل، البروفيسور ستانلي فيشر، ومدير بنك هبوعليم، شلومو نحما، ورجل الاعمال بني غيئون، قالوا في محاضرات أكدوا فيها أن بيرتس يمكن أن يكون وزيرا جيدا للمالية، بل ربما يكون جيدا جدا، للمالية نعم، للأمن لا.

لكن بيرتس لم يُرد الاصغاء الى أحد. وادعى آنذاك، بأن ليس لديه مناص، لان كديما لن يتنازل له أبدا عن حقيبة المالية وأنه كوزير للدفاع ربما يشق طريقا الى رئاسة الحكومة. كلا الادعاءين كانا لا يصمدان للنقاش. فبالنسبة لاولمرت لم يكن لديه مفر إلا من تشكيل حكومة مع حزب العمل، ولو أن عمير بيرتس أصر على قبول حقيبة المالية كشرط لا يتنازل عنه لهذا الائتلاف، لكان قد فاز بها. أما بالنسبة للادعاء السياسي، بأن تلك كانت الطريق لرئاسة الحكومة، فان هذا الادعاء كان يمكن أن يأخذه ويمر به عن طريق المالية ربما أكثر من طريق الدفاع، ويكفي أن يسجل في سيرته الذاتية ذلك الفوز، ويكفيه ايضا أن ينظر حوله الى سيرة الوزير فؤاد بن اليعيزر أو موشيه آرنس ليفهم كم فعل كل منهما حين كان وزيرا للدفاع وما هي حالهما الآن.

لقد اخطأ بيرتس عندما قبل بحقيبة الدفاع، ولكن اولمرت كان خطأه لا يقل عن ذلك عندما وافق على منحه تلك الحقيبة. ومع تشكيل الحكومة تنبأت ربما مع كثير من الآخرين بأن وظيفة بيرتس كوزير للدفاع لن تكون سهلة، وهذا ما أظهرته الايام، وأنه من الأفضل له أن يتخلى عن الأمن لمصلحة وزارة لها علاقة بالاقتصاد والمجتمع (في المرة الأخيرة كان ذلك في السابع من تشرين الاول ـ اكتوبر). الاشخاص الذين دفعوا بيرتس ليأخذ حقيبة الدفاع يفسرون رأيهم الذي تغير، «بعد أن خسرنا في حرب لبنان» وكاثبات على أنهم يسيرون وراء نسب الاستفتاءات الشعبية، والتي بموجبها ان 70 في المئة وحتى 80 في المئة من الاسرائيليين يعتقدون بأن بيرتس ليس أهلا للوظيفة.

اصدقاء، قد يكونون من القريبين جدا، ربما؟ فانهم وفقا لنتائج الاستطلاعات التي ظهرت في الآونة الأخيرة قالوا ان 75 في المئة من الاسرائيليين أكدوا أن بيرتس ليس جيدا لشغل وظيفة وزير الدفاع. فكيف أجبتم على ذلك حينها؟